قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (14) لسنة (2018م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 28 ربيع الأول 1440 هجرية، الموافق 2018/12/6 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة فيصل زابن البورعي

ضد

الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة في المناقصة رقم (2) لسنة 2018م الخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه سبهلة والقابل بتمويل من منظمة اليونيسف (تمويل اجنبي 100٪) وكذا المناقصتين رقم (1،4) الخاصتين بمشروعي الأزقوم والجباجب.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2018/11/19م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة تضمنت ان الشاكية كانت قد تقدمت للمناقصتين العامتين رقم (2و3) لعام 2018م والخاصتين بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروعي (سبهلة والقابل ــ الحصن بني عوير)، ولم يتم الإرساء عليها، وإنما تم الإرساء للأربع المناقصات وهي (1و2و3و4 لعام 2018م) على المورد آل صالح للتجارة)، وهذا مخالف لشروط إعلان المناقصة، حيث جاء في أحد شروط إعلان المناقصات (بأن اللجنة غير ملزمة بأقل الأسعار ولن يتم ترسية أكثر من عطاءين على مقاول واحد)، والشاكية كانت ملتزمة بشروط الإعلان وذلك بتقديمها عطاءين فقط، حيث كانت لديها القدرة المالية والفنية على الدخول في جميع المناقصات المعلنة، كما تم الترسية بتكلفة اقل من التكلفة التقديرية بنسبة 24٪ في احد العطاءين والعطاء الأخر أقل من التكلفة التقديرية بنسبه 18٪، ودون اصدرا تقرير مالي وفني يبين اسباب ذلك، وهذا مخالف لنص المادة (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، وأن ذلك سيكون على حساب التنفيذ وعلى حساب المواصفات الفنية للمشروع، والجهة مالكة المشروع اعترفت بعدم إجرائها ذلك، كذلك تفيد الشاكية بأنها متقيدة بكافة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بتنفيذ المشروعين. وطلبت الشاكية في نهاية شكواها من الهيئة إنصافها والتوجيه الى الجهة بالتالي:

1. وقف إجراءات المناقصات العامة رقم (1و2و3و4) لعام 2018م، المعلنة من قبل الهيئة العامة لمشاريع مياه
الريف فرع م/صعدة وطلب وثائق المناقصات وإحالتها الى المكتب الفني بالهيئة للمراجعة ورفع تقرير بشأنها وبشأن الشكوى المقدمة.
2. قبول التظلم وإلغاء قرار لجنة المناقصات بفرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بصعدة بشأن المناقصات المذكورة أعلاه.
3. تصحيح الإجراءات والتقرير بإرساء المناقصات رقم (2) عليها وفقا لشروط إعلان المناقصة وطبقا لأحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية.
4. إعادة إعلان المناقصتين العامتين رقم(1و4) ليتسنى لها ولبقية المقاولين المؤهلين الذين ألتزموا بشروط اعلان هذه المناقصات التقدم لها وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
5. احتفظت الشاكية بحقها في تقديم أي توضيحات أو ما يلزم تقديمه وفقا لما يستجد مع إبداء استعدادها الدائم لمناقشة أي امر تم إثارته في هذا التظلم وبمجرد الطلب.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (261) وتاريخ 2018/11/22م، تضمنت وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع خلال سبعة أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة ،وقامت الجهة بالرد على مذكرة الهيئة بمذكرة برقم (219) وتاريخ 2018/11/25م، جاء فيها ما يلي:

(1): بالنسبة للمناقصتين رقم (1و4لعام 2018م) والخاصة بمشروعي (الأزقول - الجباجب) فالشاكي لم يتقدم في أي منهما مما ينفي أي حق له في التظلم تجاه نتائجهما، علما بأن جميع الإجراءات ابتداء من أعداد الوثائق وحتى الترسية تمت وفقا لإجراءات القانون العام للمناقصات والمزايدات رقم 23 لعام 2007م، وذلك بالترسية على العطاء الأقل سعرا والمستوفي للشروط الفنية ،وفقا للمادة (190) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات هذا وقد تم توقيع عقودهما بتاريخ 2018/11/21م، وتم تسليم الموقع للمورد.

أما بالنسبة للمناقصتين رقم (2و3 لعام2018م)، فالشاكي تقدم في المناقصة رقم (2 لعام2018م) بمبلغ (111,737 دولار) بينما العطاء الذي تم تزكيته لصالح شركة آل صالح بمبلغ (95,670 دولار)وبفارق مالي بينهما بلغ (16,067دولار) وفي المناقصة رقم (3 لعام2018م) تقدم الشاكي بمبلغ (97,476 دولار) وبفارق مالي (13,148 دولار) عن العطاء الذي تم تزكيته لصالح شركة آل صالح الذي تقدم بمبلغ (84,328 دولار)، أما من الناحية الفنية فقد قمنا بأجراء فحص للألواح في مختبر محايد ومختص في (جامعة العلوم والتكنولوجيا)، حيث أظهرت النتائج من الناحية الفنية أن الألواح المقدمة من شركة آل صالح أفضل العينات من حيث معدل الهبوط للقدرة والجهد (مرفق بهذا تقارير الفحص الفني).

(2): أما بالنسبة لما ذكر في التظلم بأن المواصفات الفنية لعطاء المشتكي أفضل من المواصفات الفنية لصاحب العطاء الذي تم تزكيته فإننا نفيدكم كما ذكر في النقطة السابقة بأنه تم الاستناد الى تقارير جهة فحص مختصة ومحايدة لفحص الألواح والتي بينت بأن مواصفات الألواح المقدمة من صاحب العطاء الفائز افضل الألواح.

(3): بخصوص التكلفة التقديرية فقد تم أعدادها من قبل مختصين أثناء إعداد الوثائق استنادا الى الأسعار السائدة في حينة وتم تقديمها للمانح واعتمادها وإعلانها في اجتماع لجنة فتح المظاريف ولكن ونظرا لعدم استقرار أسعار المواد في السوق المحلية وخاصة للتوريدات التي تدخل من خارج البلاد في ضل الظروف الحالية تسببت في انخفاض معظم أسعار العطاءات المقدمة (بالسالب) مقارنة بالكلفة التي تم أعدادها مما أستوجب مخاطبة صاحب العطاء الفائز لتقديم تحليل أسعار وفقا للمادة رقم (185)من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، وقد اقتنعت لجنة التحليل بموجبة على المبررات والأسعار و وافقت على تزكية عطائه.

(4): بخصوص ما ذكره إعلان المناقصة من عدم ترسية أكثر من عطاءين على مورد واحد فأن الجهة المانحة أفادو بضرورة الالتزام بترسية العطاءات على العطاء الأدنى سعرا والمطابق للشروط الفنية وهذا مطابق للمادة رقم (190) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والتي تنص على الترسية على الأقل سعرا مستوفي فنيا.

وعليه، نرجو التكرم بالاطلاع على الرد والأوليات المرفقة ، والتوجيه لاستكمال الإجراءات للتنفيذ ، كون إجراءات المناقصات تمت وفقا لقانون المناقصات ،إضافة الى الظروف الطارئة التي تعيشها المحافظة ،وأهمية حسن استغلال التمويل الخارجي خصوصا واننا في نهاية العام ، مما يتطلب عدم تأخير في التنفيذ حرصا على عدم ضياع المنحة)..

هذا وقد قامت الجهة بإرسال جميع الأوليات الخاصة بالأربع المناقصات (1و2و3و4 لعام 2018م) والخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لعدد 4 مشاريع مياه بمحافظة صعدة في حينة مع مندوب الجهة.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

❖ **الإجراءات المتبعة من قبل الجهة للمناقصة العامة رقم (2018/2م):ـ**

1. بتاريخ 2018/7/30م، قامت الجهة بالإعلان عن المناقصات المذكورة أعلاه.
2. بتاريخ 2018/9/4م، قامت الجهة بفتح مظاريف المناقصات المذكورة أعلاه.
3. تم توثيق التكلفة التقديرية للمناقصة المذكورة أعلاه في جلسة فتح المظاريف وكانت الاتي :-

م	رقم المناقصة	أسم المشروع	التكلفة التقديرية للمشروع بالدولار الأمريكي
1	2018/2م	توريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه سبهلة والقابل	126,230

4. بتاريخ 2018/9/8م قامت لجنة التحليل بالبدء بأعمال التحليل الفني و المالي للمناقصات المذكورة أعلاه.
5. بتاريخ 2018/9/19م، طلبت لجنة التحليل والتقييم من الموردين المتنافسين بإحضار عينات من الألواح للفحص والاختبار في مركز متخصص ومحايد وذلك في مركز الطاقة المتجددة التابع لكلية الهندسة لجامعة العلوم والتكنولوجيا.

6. بتاريخ 2018/10/15 م، تم رفع تقرير الفحص والاختبار من قبل مركز الطاقة المتجددة التابع لكلية الهندسة جامعة العلوم والتكنولوجيا، حيث كانت النتائج بأن الالواح المقدمة من قبل الشاكي (مؤسسة فيصل زابن البورعي) وشركة آل صالح للتجارة مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة.
7. بتاريخ 10/23/ 2018م طلبت لجنة التحليل الفني و المالي من المورد مؤسسة آل صالح التجارية تحليل أسعار كونه العطاء المقدم من قبله في المناقصة رقم (2018/2) اقل من التكلفة التقديرية ب (23.9٪) و ذلك وفقا لنص المادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات و المزيدات.
8. بتاريخ 10/24/ 2018م قدم المورد شركة آل صالح للتجارة تحليل أسعاره في المناقصة رقم (2018/2) و كذلك أفاد بأن الكمية المطلوبة في العطاء متوفرة لدية مخزنيا و بحسب الشروط والمواصفات المطلوبة و بحسب كشف الرقم التسلسلي لهذه الكميات المرفق في العطاءين هذا و قد اقتنعت لجنة التحليل بذلك ، و هذا ينفي ما ادعاه الشاكي بان الجهة لم تصدر تقرير مالي أو فني بخصوص ذلك.
9. بتاريخ 2018/10/30م، رفعت لجنة التحليل الفني والمالي بالجهة بنتائج التحليل والتوصيات إلي لجنة المناقصات والمزايدات بالجهة حيث جاء في التوصيات بالإرساء لصالح مؤسسة آل صالح التجارية كونه الأقل سعرا ومستجيب فنيا .
10. بتاريخ2018/11/1م، قام مدير عام الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع صعدة رئيس لجنة المناقصات والمزايدات الفرعية بالجهة بتحرير مذكرة بدون رقم الى منظمة اليونيسف (الجهة الممولة للمشاريع)، أما بشأن المناقصات العامة (1و2و3و4 لعام 2018م)، والخاصة بالطاقة الشمسية لمشاريع مياه الريف بشأن موافاة الجهة الممولة بنتائج التحليل الفني والمالي وتوصيات اللجنة بالإرساء، حيث جاء فيها (إشارة الى الموضوع أعلاه وبناء على نتائج التحليل المرفوعة من اللجنة الفنية حيث كانت النتائج فوز أحد المقاولين بالمناقصات الأربع كونه مؤهل فنيا والأقل سعرا من العطاءات المؤهلة ، ولكن ونظرا لأننا قد اشترطنا في الإعلان عدم ترسيه أكثر من مشروعين على مقاول واحد حرصا منا على التنافس في تنفيذه وإتاحة الفرصة للأخرين ولضمان توفر كميات الألواح في السوق نظرا لتقلبات السوق المحلية في هذا المجال مرفق لكم جدول يبين خلاصة العطاءات المستوفية والمؤهلة لكل مناقصة وعليه تكرموا بالاطلاع والتوجيه).

المناقصة (1) توريد وتركيب وتشغيل وحدة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية لمشروع مياه الأزقول:

م	رقم العطاء	أسم مقدم العطاء	المبلغ النهائي عند الإرساء بالدولار الأمريكي
1	3	شركة آل صالح للتجارة	95,670

المناقصة (2) توريد وتركيب وتشغيل وحدة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية لمشروع مياه سبهلة والقابل:

م	رقم العطاء	أسم مقدم العطاء	المبلغ النهائي عند الإرساء بالدولار الأمريكي	نسبة الزيادة أو النقص عن التكلفة التقديرية
1	3	شركة آل صالح للتجارة	95,670	ـ 24٪
2	11	مؤسسة فيصل زابن البورعي	111,737	ـ 11.48٪

المناقصة (3) توريد وتركيب وتشغيل وحدة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية لمشروع مياه الحصن بني عوير:

م	رقم العطاء	أسم مقدم العطاء	المبلغ النهائي عند الإرساء بالدولار الأمريكي	نسبة الزيادة أو النقص عن التكلفة التقديرية
1	3	شركة آل صالح للتجارة	84,328	ـ 18٪
2	11	مؤسسة فيصل زابن البورعي	97,476	ـ 5٪

المناقصة (4) توريد وتركيب وتشغيل وحدة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية لمشروع مياه الجباجب:

م	رقم العطاء	أسم مقدم العطاء	المبلغ النهائي عند الإرساء بالدولار الأمريكي
1	11	شركة آل صالح للتجارة	55.430

11. بتاريخ 2018/11/1م، ردت منظمة اليونيسف الجهة الممولة للمناقصات على المذكرة السابقة للهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع صعدة بمذكرة رقم (بدون) وتاريخ 2018/11/1 بخصوص الموافقة على نتائج التحليل الفني والمالي للمناقصات (1و2و3و4 لعام2018م) جاء فيها: (بالإشارة الى الموضوع أعلاه وبناء على رسالتكم رقم (بدون)والمسلمة بتاريخ (2018/11/1م) فيما يتعلق بنتائج التحليل الفني والمالي للمناقصات العامة لمشاريع مياه والإصحاح البيئي واستفساركم على وضع المناقصتين رقم (2) ورقم (3) فانه نوصي بالالتزام بقوانين الشراء المتبعة من منظمة الطفولة (يونيسف) واختيار العطاء الذي يحقق السعر الأدنى ويلبي المواصفات الفنية). أما بالنسبة للمناقصتين رقم (1 و4 لعام2018م) لم تذكرها المنظمة في رسالتها السابقة كون الفائز فيهما فنيا وماليا عطاء وحيد و كليهما لصالح شركة آل صالح للتجارة بصورة تلقائية يتم ترسيه العطاءين للمناقصتين (1و4) عليه.
12. بتاريخ 2018/11/3م، قامت لجنة المناقصات والمزايدات بالجهة برفع قرار الترسية للمناقصة رقم (2018/2م) الى الاخ محافظ المحافظة الأستاذ/ محمد جابر عوض لمراجعته و تعميده من قبله.
13. بتاريخ 2018/11/5م، قامت الجهة برفع نتائج إرساء العطاء الخاص بالمناقصات بعد العمل بالتوصيات الذي طلبتها الجهة الممولة وهي الترسية على العطاء الأقل تكلفة والمستوفي فنيا وذلك بعد توقيع الأخ المحافظ عليها.
14. بتاريخ 2018/11/6م ،تم إخطار المورد شركة آل صالح للتجارة بترسيه المناقصتين رقم (1و2018/4) عليه كونه صاحب العطاءين الوحيدين المؤهلين فنيا و ماليا و أن عليه تقديم ضمان حسن تنفيذ بواقع (15٪) من قيمة العقد.
15. بتاريخ 2018/11/21م تم توقيع العقدين للمناقصتين (1و4 / 2018) مع المورد شركة آل صالح للتجارة، وذلك بعد إحضار المورد ضمانة حسن التنفيذ المطلوبة الخاصة بالمشروعين.

16. بتاريخ 2018/11/10م، قام الاخ المحافظ بتعميد قرار الترسية للمناقصة (2018/2م) و ذلك لصالح شركة آل صالح للتجارة مع الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات وقرار الجهة الممولة للمشاريع.
17. بتاريخ 2018/11/13م، قامت الجهة بأخطار المتنافسين بترسية المناقصة رقم(2018/2) والخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه (سبهلة والقابل) على شركة آل صالح التجارية، وان عليه تقديم ضمان حسن تنفيذ مقداره
(20٪) من قيمة العقد أي بزيادة (5٪) كضمان إضافي.
18. بتاريخ 2018/11/14م، تقدم الشاكي (مؤسسة فيصل زابن البورعي) بشكوى الى الجهة المالكة للمشروع (الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف) طالب بترسية المناقصة العامة رقم (2018/2م) عليه، وإعادة إعلان المناقصتين العامتين رقم (1و4 لعام 2018م).
19. بتاريخ 2018/11/17م، ردت الجهة على شكوى الشاكي بمذكره جاء فيها (إشارة الى الموضوع أعلاه والى تظلمكم بتاريخ 2018/11/14م، نود أحاطتكم علما بأن فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بصعدة بعد استكمال إجراءات التحليل وقبل البت في المناقصات الممولة من قبل منظمة اليونيسف يقوم برفع نتائج التحليل الفني والمالي لأخذ الموافقة كونها الجهة المانحة وهي صاحبة الحق الأصيل في استكمال إجراءات التعاقد أو تعليقها أو إلغاءها بحسب (المادة 194من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات وبحسب التوجيه من المانح بعد البت في المناقصات الا بعد أخذ الموافقة منه قبل توقيع العقد) ولذلك نكون مضطرين على مراعاة ما تتخذ من قرارات بشأن تلك المشاريع، والإعلانات الصادرة والمتعلقة بتنظيم عملنا ليست ملزمة للجهات المانحة وفيما يخص المناقصات المشار اليها أعلاه كانت توصيات الممول (منظمة اليونيسف)بتاريخ 2018/11/1م بأن يتم الالتزام بقوانين الشراء المتبعة من منظمة الطفولة (يونيسف) واختيار العطاء الذي يحقق السعر الأدنى ويلبي المواصفات الفنية وبمراجعة العطاءات وجدنا بأن العطاء المقدم من شركة آل صالح للتجارة هو العطاء الأقل سعرا والمستجيب فنيا وعليه فقد تم الأخذ في الاعتبار توصيات الممول عند الإرساء والبت من أجل المصلحة العامة والحرص منا على عدم تعثر المشاريع هذا ما لزم توضيحه).

❖ **اللقاء مع الأطراف :-**

✓ **بالنسبة للشاكي:-**

- تم التواصل معه بالهاتف و أعتذر عن عدم حضوره من محافظة صعده حيث أفاد بأن مؤسسة آل صالح للتجارة ليست وكيلا للألواح التي تقدمت بها أو موزع معتمد لها و هذا مخالف لشروط المناقصات و تمسك بحقه في ترسية عطاء المناقصة رقم (2018/2م) لصالحة ومطالبا بإعادة إعلان المناقصتين رقم (1و4 لعام 2018م).

✓ **بالنسبة للجهة:-**

- أكد الأخ مندوب الجهة بان جميع إجراءات سير المناقصات الأربع (1و2و3و4 لعام 2018م)، تمت وفقا لأحكام ونصوص قانون المناقصات والمزايدات وبحسب شروط الجهة المانحة للمناقصات (منظمة اليونيسف) ابتداءً من إعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بالمشاريع ومرورا من إعداد وثائق المناقصات والشروط والمواصفات الخاصة بها ، وكذلك إجراء عملية فتح المظاريف وعملية التحليل الفني والمالي وتحت إشراف الأخ المحافظ الأستاذ محمد جابر عوض وبحضور مدير عام

التخطيط والتعاون الدولي ناصر حربان ومدير الوحدة الفنية بالمحافظة أحسن القحم في عملية التحليل والمهندس أحمد فرحان كخبير طاقة شمسية يستعان به من قبل الجهة المانحة.

- بالنسبة لموضوع الشرط الذي وجد في إعلان المناقصات والخاص ((بان اللجنة غير ملزمة بالترسية على اقل الأسعار ولن يتم الترسية بأكثر من عطاءين على مقاول واحد)) ، افاد بأن الجهة لم تمانع في بيع أكثر من مظروفين على مقاول واحد، فعلى سبيل المثال فقد تم بيع ثلاثة مظاريف عطاءات على مجاهد القصم وتقدم في الثلاث المناقصات وهي (2و3و4لعام 2018م)، وكذلك تم بيع خمسة مظاريف عطاءات لشركة غمدان وتقدم في (1و2و3و4و5 لعام 2018م). كما أفاد بأن الإعلان أخذ من نموذج سابق مع تعديل البيانات الرئيسية فيه (أسماء المناقصات، وأرقامها، وقيمة الضمانات ... الخ) وحصل خطاء مطبعي حيث لم يحذف هذا الشرط في النسخة المرسلة الى الصحيفة، ولا يوجد هذا الشرط في نموذج الإعلان الموجود في الوثائق النمطية لجميع المناقصات الثمان الذي تضمنت في الإعلان.

❖ **ملاحظات المكتب الفني:-**

✓ **بالنسبة للشاكي :-**

1. تقدم الشاكي في المناقصة العامة (2018/2م) والخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه (سبهلة والقابل)، ولم يتقدم في المناقصتين (1و4 لعام 2018م) وبالتالي ليس له الحق في تقديم الشكوى إلا في المناقصة الذي تقدم فيها وهي(2018/2) فقط.
2. تقدم المقاول بشكوى الى الجهة المالكة للمشروع ،وقامت الجهة بالرد الكامل على الشكوى في حينه.
3. ومن خلال مراجعتنا للوثائق المتوفرة لدينا اتضح بأن شركة آل صالح للتجارة موزع معتمد للألواح المقدمة من قبلها نوع (AE SOLAR) في الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية و أن لديها عدة عقود في عدة مشاريع مماثلة قد نفذتها في محافظة أبين وحجة وصنعاء لفروع نفس الجهة ومع جهات أخرى. وهذا مطابق للشروط الخاصة للمناقصات، و ينفي ما ادعاه الشاكي حول هذه النقطة.
4. كان الأحرى بالشاكي أن يقدم استفسار للجهة حول ما ورد في اعلان المناقصات المذكورة أعلاه والمعلن في الصحيفة كونه مخالف لنموذج الإعلان في وثيقة المناقصات خلال الفترة المسموح بها لبيع الوثائق بحسب نص المادة رقم (131) من اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنص على ((أ- يحق لكل من تقدم لشراء وثائق المناقصة التقدم بطلب التوضيح أو الاستفسار عن أي امر ورد بوثائق المناقصة خلال الفترة المسموح بها لبيع الوثائق . ب- يجب على الجهة قبول كافة الاستفسارات من الذين اشتروا وثائق المناقصة خلال الفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة)).

✓ **بالنسبة للجهة:-**

1. لوحظ أن التكلفة التقديرية كانت مرتفعة مقارنة بالعطاءات المقدمة.
2. يجب على الجهة التنسيق الكامل مع الجهة المانحة على كافة الإجراءات المتخذة والقرارات المصاحبة والإعلانات الصادرة منها فيما يخص المناقصات المشار إليها ، حيث أن هذه الإجراءات والقرارات والإعلانات المتخذة والصادرة من قبل الجهة تكون ملزمة لها أمام المتناقصين.
3. بتاريخ 2018/7/30م، قامت الجهة بإنزال إعلان المناقصات العامة (1و2و3و4و5و6و7و8) لعام2018م حيث جاء في أحد شروط الإعلان بأن الجهة غير ملزمة بقبول أقل الأسعار ولن يتم

الترسية بأكثر من مشروعين على مقاول واحد، ومن خلال مراجعتنا لنموذج الإعلان في الوثائق النمطية تبين عدم وجود الشرط المذكور أنفا.

4. بتاريخ 2018/6/27م، قامت الجهة بتحرير مذكره برقم(436) تحت توقيع محافظ صعدة الأستاذ/محمد جابر عوض ومدير عام الفرع، الى منظمة اليونيسف جاء فيها طلب الموافقة بتمويل المناقصات العامة سابقة الذكر.
5. بتاريخ 2018/6/30م، ردت المنظمة على المذكرة السابقة بموافقة المنظمة بتمويل المشاريع المذكورة والالتزام بالإجراءات المطلوبة من اليونيسف والتي كان من ضمنها (موافقة اليونيسف على التوصيات والقرارات النهائية للجنة المناقصات قبل الشروع في إجراءات التعاقد) ، أي أن الموافقة النهائية على البت والإرساء كان من قبل الممول الأجنبي وهذا يعتبر شرط من شروط اتفاقية التمويل بحسب نص المادة رقم (194) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والذي ينص على ((يجب الحصول على الموافقة الخطية من قبل الجهة الممولة قبل إخطار مقدم العطاء الفائز بالإرساء والحضور لتوقيع العقد في العقود ذات التمويل الخارجي إذا اشترطت اتفاقية التمويل على ذلك)).
6. تمت مراجعة بيانات العطاءات والوثائق النمطية وإجراءات الاستجابة الأولية وإجراءات التحليل الفني والمالي وجميع القرارات المتعلقة بذات الصلة وكانت جميعها مطابقه لأحكام ونصوص قانون المناقصات والمزايدات رقم(23)لعام2007م، مع مندوب الجهة.

❖ **رأي المكتب الفني:**

من خلال ما تقدم يرى المكتب الفني رفض الشكوى وتنبيه الجهة للخطأ الذي ورد في إعلان المناقصة وضرورة تلافيه مستقبلا .

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، تبين أن الشاكية لم تتقدم بأي عطاء في المناقصتين رقم (1،4 لسنة 2018)، وبالتالي فالمتعين عدم قبول الشكوى المقدمة منها بشأن المناقصتين المذكورتين لعدم الصفة سيما أن قولها بأن عدم تقدمها بعطاءات في المناقصتين المذكورتين يرجع إلى ما ذكر في الإعلان عن المناقصات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) من انه لن يتم إرساء أكثر من مشروعين على مقاول واحد هو قول غير سديد ذلك أن ما ذكره الإعلان لم يكن مانعا له أو لغيره من تقديم عطاءات في المناقصات الواردة في الإعلان. كما تبين أن الجهة قد أرست المناقصة رقم (2 لسنة 2018م) على العطاء الأقل سعرا وهو العطاء المقدم من شركة آل صالح للتجارة بمبلغ 95670 دولار وبنقص قدره 16067 دولار عن قيمة العطاء المقدم من الشاكية، وقد تبين من الأوراق المرسلة من الجهة أن شركة آل صالح للتجارة هي موزع معتمد في الجمهورية اليمنية وفي المملكة العربية السعودية للألواح الشمسية المقدمة منها، وهو ما ينفي صحة قول الشاكية أن الشركة المذكورة ليست وكيلا أو موزعا معتمدا للألواح المقدمة في عطائها، كما أن الألواح المقدمة من الشركة المذكورة قد تم فحص عينة منها لدى مختبرات جامعة العلوم والتكنولوجيا وتبين من الفحص أنها أفضل العينات من حيث معدل الهبوط للقدرة والجهد وبحسب التقرير المرفق، وبالتالي فإن إرساء المناقصة رقم (2) لسنة 2018م على العطاء المقدم من شركة آل صالح للتجارة بالمبلغ السالف ذكره باعتباره العطاء الأقل سعرا فضلا عن كونه مطابق للمواصفات الفنية يعد إجراء سليما ومطابقا لما نصت عليه المادة رقم (22) من

قانون المناقصات والمزايدات، والمادة رقم (190) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، الأمر الذي يتعين معه رفض الشكوى مع تنبيه الجهة الى الاختلاف الحاصل بين إعلان المناقصات المنشور في الصحيفة ونموذج الإعلان المرفق بوثائق المناقصات بشأن أنه لن يتم إرساء أكثر من مشروعين على مقاول واحد وحثها على عدم تكرار مثل ذلك الأمر مستقبلا.

ولذلك،

واستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. عدم قبول الشكوى فيما يتعلق بالمناقصتين رقم (1، 4) لسنة 2018م لعدم صفة الشاكية في ذلك وفقا لما سبق إيضاحه.
2. رفض الشكوى فيما يتعلق بالمناقصة رقم (2) لسنة 2018م لما سبق التعلل به.
3. تنبيه الجهة إلى الاختلاف الوارد في إعلان المناقصة مقارنة بأنموذج الإعلان المرفق بوثائق المناقصة وحثها على تلافيه مستقبلا.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 28 ربيع الأول 1440 هجرية، الموافق 2018/12/6 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات